

قرار وزاري
رقم ٨٥/٤٨

وزير الشئون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على قانون تنظيم الأندية والجمعيات في السلطنة الصادر بتاريخ أول يناير ١٩٧٢ م .
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٢/٨٤ باعتماد النظام العام للجمعيات النسائية الثقافية .
وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرار

مادة ١ : الموافقة على اعلان قيام جمعية المرأة العمانية بصلاحة كجمعية نسائية ثقافية وذلك طبقا للنظام المرفق .

مادة ٢ : تسجل الجمعية المذكورة بالسجلات المعدة لهذا الغرض .

مادة ٣ : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر في : ٩ شعبان ١٤٠٥ هـ
الموافق : ٢٩ أبريل ١٩٨٥ م

مستهيل بن أحمد
وزير الشئون الاجتماعية والعمل

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣١٢) .
الصادرة في ١٩٨٥/٥/١٥ م .

**النظام العام
لجمعية المرأة العمانية بصلاحة**

**الباب الأول
اسم الجمعية ومقرها وأهدافها**

مادة ١ : تسمى الجمعية باسم جمعية المرأة العمانية بصلاحة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية و يكون مقرها صلاحية و تتحدد منطقة نشاطها بولايات ظفار و متعلقاتها .

مادة ٢ : تهدف الجمعية الى رفع مستوى عضواتها في المجالات الاجتماعية والثقافية وغير ذلك من المجالات المختلفة ، ونشر الوعي الاجتماعي والثقافي بين أهالي منطقة نشاطها - و يكون لها بصفة خاصة ما يلي :

- (ا) العمل على تقديم الخدمات الاجتماعية والتوجيه الى سبل الحياة الصحية والتحفييف عن الأسر الفقيرة والمحتجة في حالة وفاة عائلتها أو تعرضها للكوارث وغير ذلك من المساعدات التي تقدم في هذا المجال .
- (ب) العمل على تعليم المرأة بعض الصناعات لمساعدتها في المعيشة .
- (ج) بذل الجهد لإقامة مشاريع خيرية يخصص ريعها لبرامج خيرية تديرها الجمعية .
- (د) العمل في مجال تنظيم الاسرة واعطاء التوجيه والارشاد للمرأة بما يحقق السعادة الأسرية المطلوبة .
- (هـ) النهوض بالمجتمعات المحلية على أساس اجتماعية صحيحة وتكتيف جهود الاهالي في مختلف المجالات لمقابلة احتياجات هذه المجتمعات .
- (و) المشاركة في البرامج والمشروعات التي تهدف الى رعاية الطفولة والامومة .
- (ز) العمل على تنمية التقاليد القائمة على الفضيلة والنابعة من تاريخ المجتمع وقيمه ومبادئه المستمدة من الدين الاسلامي الحنيف ومحاربة التأثيرات المعاوقة لنما وتقديم المجتمع .
- (م) التعاون مع الجمعيات الاخرى المماثلة ، والتعرف على سبل عملها للاستفادة من تجاربها .

مادة ٣ : المؤسسات للجمعية هن الميبة أسماءهن بعقد التأسيس .

الباب الثاني
شروط العضوية وحقوق العضوات وواجباتهن
الفصل الأول
شروط العضوية

مادة ٤ : باب العضوية مفتوح لكل امرأة أو فتاة تتوافق فيها الشروط الآتية :

- (ا) لا يقل عمرها عن ثمانية عشر عاما .
- (ب) أن تكون مقيمة اقامة عادلة في منطقة نشاط الجمعية .
- (ج) أن تكون حسنة السيرة والسلوك .
- (د) أن تتبعه كتابة باحترام نظام الجمعية .
- (هـ) أن تكون لديها الرغبة في العمل في خدمة الجمعية وتحقيق أهدافها .

مادة ٥ : تتقدم الراغبة في الانضمام للجمعية بطلب الى سكرتيرية الجمعية على الاستماراة المعدة لهذا الغرض وتقدّم الطلبات بأرقام مسلسلة وتعرض على مجلس الادارة للنظر في قبولها ، وتخطر الطالبة بقرار المجلس .

الفصل الثاني واجبات العضوات وحقوقهن

مادة ٦ : يجب على العضوة مراعاة أحكام قانون تنظيم الجمعيات بالسلطنة الصادر عام ١٩٧٢ م – ونظام الجمعية وأن تعتبر انضمامها للجمعية عملاً تطوعياً القصد منه خدمة المواطنين في المنطقة والعمل على رعايتهم وبذل أقصى جهد ممكن للنهوض بأهداف الجمعية وعلى العضوة أن :

- (أ) تساهم في جميع نشاطات الجمعية في حدود قدراتها وأمكانياتها .
- (ب) تكون مثال للجمعية في الاستقامة وحسن السيرة والسلوك .
- (ج) تعمل على تشجيع مختلف النشاطات التي تقوم بها الجمعية .
- (د) الاتسء أو تحاول الإساءة إلى الجمعية بأية طريقة كانت .
- (هـ) تتقييد وتلتزم بالقرارات التي تصدرها الجمعية العمومية ومجلس الإدارة .
- (و) تدفع الاشتراكات بالطريقة التي يحددها مجلس الإدارة وتتوافق عليها الجمعية العمومية .
- (ز) تعمل على جذب عضوات جدد للجمعية وذلك عن طريق التوعية ونشر أفكار وأهداف الجمعية بين سكان المنطقة .

مادة ٧ : لا يحق للعضوة المستقلة أو المفصلة من الجمعية المطالبة بما دفعته للجمعية من اشتراكات أو هبات .

مادة ٨ : يحق للعضوة حضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية كما يحق لها أن ترشح نفسها للعضوية مجلس إدارة الجمعية وذلك بعد انتهاء سنة على انضمامها للجمعية وتتوفر الشروط المقررة لعضوات مجلس الإدارة .

مادة ٩ : يجوز للعضوة أن تنيب عنها عضوة أخرى لحضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية وذلك بمقتضى تفويض كتابي .

مادة ١٠ : يجوز لكل عضوة أن تقترح على الجمعية العمومية العادية وغير العادية وعلى مجلس الإدارة ما تراه من اقتراحات تدخل في أهداف الجمعية وتعمل على النهوض بها .

الباب الثالث ادارة الجمعية الفصل الأول مجلس الادارة

مادة ١١ : يدير الجمعية مجلس إدارة يتكون من ٩ (تسع) عضوات تنتخبهن الجمعية العمومية ولدورة سنة واحدة وذلك من بين عضواتها اللاتي سددن الاشتراكات المقررة لمدة ستة أشهر سابقة على الانتخاب شريطة أن تجيد القراءة والكتابة .

مادة ١٢ : ينتخب مجلس الادارة بالاقتراع السري رئيسة له ونائبة للرئيسة وسكرتيرة وأمينة للصندوق .

مادة ١٣ : يتولى مجلس الادارة كافة شئون الجمعية ، ويكون مسؤولاً مسئولية جماعية أمام الوزارة عن جميع أعماله وفق أحكام القانون ونظام الجمعية وهو المسئول عن أموال الجمعية وممتلكاتها ويباشر المجلس بصفة خاصة ما يلي :

- (أ) ادارة شئون الجمعية من النواحي الفنية والمالية والادارية .
- (ب) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
- (ج) النظر في قبول عضوات جدد بالجمعية ، والبت في الاستقالة المقدمة من أي عضوة .
- (د) تحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية وتوجيه الدعوة لانعقادها .
- (هـ) النظر في المخالفات التي تقع من العضوات .
- (و) الاشراف المباشر على البرامج والمشروعات التي تقييمها الجمعية .

مادة ١٤ : يجتمع مجلس الادارة اجتماعاً دوريًا كل خمسة عشر يوماً على الأقل كما يجوز ان يجتمع اجتماعاً غير عادي بناء على دعوة الرئيسة أو ثلث عضوات مجلس الادارة :

مادة ١٥ : لا تكون اجتماعات المجلس صحيحة الا اذا حضرته أكثر من نصف عدد العضوات وتتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرات وفي حالة تساوي عدد الأصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيسة .

مادة ١٦ : اذا خلا مكان أحد عضوات مجلس الادارة في الفترة التي تقع بين تاريخ انعقاد جمعيتين عاديتين ، حل محلها من كانت حائزة لأكثر الاصوات من عضوات الجمعية في آخر انتخاب فإذا قام لديها مانع خلفتها من تليها .

مادة ١٧ : تمثل رئيسة مجلس الادارة الجمعية في صلاتها بالغير وأمام القضاء وترأس جلسات مجلس الادارة والجمعية العمومية ، وتوقع القرارات الصادرة عنها وتوقع مع أمينة الصندوق على الشيكات وتتولى نائبة الرئيسة اختصاصات الرئيسة في حالة غيابها .

مادة ١٨ : تسجل مناقشات وقرارات وتوصيات مجلس الادارة في سجل خاص توقعه رئيسة مجلس الادارة والعضوات الحاضرات .

مادة ١٩ : يضع مجلس الادارة التنظيم الداخلي للجمعية ، على ان يوزع اشراف النشاطات الرئيسية للجمعية على عضوات مجلس الادارة بقرار منه و يحدد ذلك القرار اختصاصات كل منها .

مادة ٢٠ : تقوم سكرتيرية الجمعية بجميع الاعمال الادارية الخاصة بالجمعية من امساك وحفظ الملفات والسجلات الخاصة بالجمعية ، وطبع وتوزيع قرارات الجمعية ومجلس الادارة وتوجيه الدعوة لانعقاد مجلس الادارة والجمعية العمومية والرد على الرسائل التي تختص الجمعية بالتنسيق مع رئيسة مجلس الادارة كما تقوم بتلقي طلبات الانضمام الى عضوية الجمعية .

مادة ٢١ : تتولى أمينة الصندوق تحصيل الاشتراكات من العضوات والمحافظة على أموال الجمعية وتوقع مع رئيسة مجلس الادارة مستندات الصرف والإيداع لأموال الجمعية . وعلى أمينة الصندوق أن تقدم الى مجلس الادارة تقريرا شهريا عن ايرادات ومصروفات الجمعية .

مادة ٢٢ : تنتهي رئاسة أو عضوية مجلس الادارة لأحد الاسباب الآتية :

- (أ) انتهاء مدة مجلس الادارة .
- (ب) الوفاة .
- (ج) الاستقالة .
- (د) التخلف عن حضور ثلاثة جلسات متتالية دون عذر مقبول على أن يصدر بذلك قرار من مجلس الادارة .
- (هـ) اذا فقدت العضوة أهليتها القانونية أو صدر ضدها حكم مخل بالشرف .

الفصل الثاني الجمعية العمومية

مادة ٢٣ : تكون الجمعية العمومية من جميع العضوات الالاتي سددن رسوم اشتراكاتهن بالإضافة الى اشتراكاتهن الشهرية لمدة ثلاثة أشهر مقدما على الاقل وترأسها رئيسة مجلس الادارة أو من تعييها عنها .

مادة ٢٤ : تجتمع الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة كل أحد عشر شهرا ولا يكون اجتماعها صحيحا الا اذا حضره ثلثا عدد عضوات الجمعية فاذا لم يتکامل العدد يؤجل الاجتماع الى جلسة أخرى خلال أسبوعين على الأكثر . ويكون الاجتماع الثاني صحيحا مهما كان عدد الحاضرات وتصدر قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة لاصوات الحاضرات ، وتدون مناقشات وقرارات الجمعية العمومية في سجل خاص توقعه الرئيسة والسكرتيرة .

مادة ٢٥ : تختص الجمعية العمومية العادمة بالنظر في الأمور الآتية :

- (أ) تقرير مجلس الادارة السنوي عن نشاط وأعمال الجمعية .
- (ب) الميزانية والحساب الختامي للسنة المنتهية .
- (ج) الميزانية للسنة القادمة .
- (د) انتخاب عضوات مجلس الادارة .

مادة ٢٦ : يجوز لمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية الى الاجتماع غير عادي اذا دعت الحاجة لذلك كما يجب عليه ان يقوم بدعوتها اذا طلب منه ذلك ثلث الاعضوات اللاتي يحق لهن حضور الجمعية العمومية بشرط أن يبين الغرض من الاجتماع ولا يجوز للجمعية العمومية الغير عادية أن تنظر في غير المسائل المدرجة في جدول أعمالها وتتبع فيها الاجراءات التي تتبع في الجمعية العمومية العادية .

مادة ٢٧ : بالإضافة الى اختصاصات الجمعية العمومية غير العادية المنصوص عليها في قانون تنظيم الجمعيات تختص الجمعية غير العادية بتعديل نظام الجمعية طبقاً للقانون .

مادة ٢٨ : تخطر الوزارة بصورة من دعوة حضور الجمعية العمومية العادية وغير العادية قبل موعد الاجتماع بأسبوعين على الأقل وترفق بالدعوة صورة من جدول الاعمال والمستندات الأخرى الخاصة بالاجتماع ، وللوزارة انتداب من تراه لحضور الاجتماع .

الباب الرابع المالية الجمعية

مادة ٢٩ : تتكون موارد الجمعية من :

- (أ) اشتراكات وtributes من الاعضوات .
- (ب) التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة وزير الشئون الاجتماعية والعمل عليها ..
- (ج) الاعانات التي تقررها لها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .
- (د) صافي ايراد نشاطها .

مادة ٣٠ : تبدأ السنة المالية للجمعية في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل سنة وبالنسبة للسنة المالية الأولى فانها تبدأ من تاريخ اعلان قيام الجمعية وتنتهي في آخر ديسمبر من السنة التالية .

مادة ٣١ : تودع أموال الجمعية باسمها في احد المصارف المحلية المعتمدة ، ويتم السحب من هذه الأموال بموجب شيكات تحمل توقيع رئيسة مجلس الادارة وأمينة الصندوق .

مادة ٣٢ : يحدد مجلس الادارة المبالغ النقدية التي تحتفظ بها أمينة الصندوق لمواجهة المصروفات العاجلة للجمعية .

مادة ٣٣ : يكون الصرف من أموال الجمعية فيما يحقق أغراضها ، ولها أن تستغل فائض ايراداتها في أعمال محققة لعائد وذلك لضمان مورد ثابت لها ويشترط الا يؤثر ذلك على نشاطها .

الباب الخامس حل الجمعية أو ادماجها

مادة ٣٤ : في حالة حل الجمعية اجبارياً أو اختيارياً أو دمجها في غيرها تقوم مديرية الشئون الاجتماعية بتعيين مصطفى لها لمدة معينة و يجب على مجلس الادارة المبادرة بتسلیم المصفي جميع المستندات والسجلات الخاصة بالجمعية عند طلبها ويمنع على مجلس الادارة وعلى الجهة المودع لديها أموال الجمعية والمديفين لها التصرف في أي شأن من شئون الجمعية أو حقوقها الا بأمر كتابي من المصفي وعلى المصفي أن يقوم بتحصيل حقوق الجمعية من الغير وسداد ديونها وتسلیم ماتبقى من أموال وممتلكات الجمعية الى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وفي حالة الدمج تسلم الاموال المتبقية للجمعية الدامجة .

مادة ٣٥ : يحظر على عضوات مجلس ادارة الجمعية والتي صدر قرار بحلها أو دمجها كما يحظر على القائمين باداراتها وموظفيها مواصلة نشاطها أو التصرف في أموالها بعد نشر قرار الحل أو الدمج بالطرق الرسمية .

مادة ٣٦ : يحظر على كل من ثبتت مسؤوليتها من عضوات مجلس الادارة عن وقوع المخالفات التي أدت الى حل الجمعية ترشيح نفسها لعضوية مجلس ادارة أى جمعية الا بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الحل .

مادة ٣٧ : صادقت الجمعية العمومية على هذا النظام وأصبح ساري المفعول .

**قرار وزاري
٨٥/٥٣**

وزير الشئون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على قانون تنظيم الأندية والجمعيات في السلطنة الصادر بتاريخ أول يناير ١٩٧٢ م .

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٤/٢٢ باعتماد النظام العام للجمعيات النسائية الثقافية .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرار

مادة ١ : الموافقة على اعلان قيام جمعية المرأة العمانية بطاقة بالمنطقة الجنوبية كجمعية نسائية ثقافية وذلك طبقاً للنظام المرفق .

مادة ٢ : تسجيل الجمعية بالسجلات المعدة لهذا الغرض .